آفاق العلاقات الإسرائيلية - الهندية

أ.سعيد عكاشه
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

في تقرير نشرته الإنديان إكسبرسIndian express للتعليق علي زيارة رئيس الوزراء الهندي نارينداارا مودي الى اسرائيل فى ٤ يوليو ٢٠١٧، لخص كاتب التقرير "رادهيكا أينجار" معني الزيارة التي وصفت فى كلا البلدين بالتاريخية بقوله"علي مدار سنوات طويلة نظرت الهند الى اسرائيل نظرة ضيقة تأثرت حتي عام ١٩٩٢ (تاريخ بدء العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين) بعناصر ثلاثة مترابطة ومتداخلة :

١- تعاطف قادة الهند الكبار من غاندي ومرورا بنهرو ونهاية بانديرا غاندي مع الفلسطينيين والعرب.

٢- التأثيرات التي تركتها الحرب الباردة علي سياسة الهند الخارجية.

٣- رغبة الهند فى تفادي صراع داخلي بين الأغلبية الهندوسية والأقلية المسلمة بها اذا ما أقامت علاقات طبيعية بإسرائيل".

وفي تقرير نشره موقع مدار الفلسطيني فى ٢٥ يوليو ٢٠١٧ أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتانياهو الى الفروق بين الاتحاد الاوروبي وبعض الدول الكبري ومنها الهند فيما يتعلق بمواقفها من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي قائلا "أن الاتحاد الأوروبي هو المنظمة الدولية الوحيدة فى العالم التي تشترط دوله فى علاقاتها مع إسرائيل التي تنتج التكنولوجيا فى كل المجالات، إحراز تقدم فى العملية السلمية مع الفلسطينيين"، ووصف ذلك بأنه جنون. وأشار إلى أن الصين وروسيا والهند تربطها علاقات خاصة مع إسرائيل لا تتوقف على تقدّم العملية السلمية، وأوضح أنه أجرى

محادثات مع قادة هذه الدول قالوا فيها إنهم معنيون بما لدى إسرائيل لتقدمه لهم متجاهلين القضية العالقة مع الفلسطينيين.

يعكس التقريران واقع التحولات التي جرت فى العلاقات الهندية الاسرائيلية من خلال جدل لم ينقطع منذ خمسينيات القرن الماضي حول من أكثر أهمية للمصالح الهندية: إسرائيل التي تنتج التكنولوجيا والسلاح المتطور، أم العرب الذين يمدون الهند باحتياجاتها من الطاقة، ولديها أقلية مسلمة كبيرة كانت تخشي غضبها وغضب الدول العربية والإسلامية إذا ما أقامت علاقات طبيعية مع الدولة العبرية؟.

حسم الهند لخيارها بالاتجاه الى توثيق العلاقات مع إسرائيل، يأتي كنتيجة منطقية فى ظل انتهاء الحرب الباردة منذ نحو ربع قرن، وتوقيع الفلسطينيين لاتفاق أوسلو مع اسرائيل عام ١٩٩٣، وتراجع الأفكار والأيديولوجيات الثورية التي كان قادة الهند الأوائل يتبنونها، وأخيرا اختيار الهند للدولة التي يمكن ان تساعدها فى طموحاتها لتوطين التكنولوجيا المتقدمة، مع تراجع أيضا قوة النفط كعامل مؤثر فى العلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة، الأمر الذي قلل من مخاوف الهند من غضب الدول العربية النفطية فى حالة إقامتها علاقات كاملة مع تل أبيب.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ماهي آفاق العلاقات الهندية – الاسرائيلية مستقبلا؟ وماهي العوامل الجيو استراتيجية التي قد تؤثر فيها؟

من الناحية المبدئية يمكن القول أن ما يجمع البلدين ويشجعهما علي تطوير العلاقات بينهما ما يزال محل جدل بين المحللين الإسرائيليين علي وجه الخصوص، وقد ذكر رئيس الوزراء الهندي فى زيارته إلى إسرائيل أن بلاده تتطلع للتعاون مع إسرائيل فى مجال مكافحة الإرهاب، والتكنولوجيا المتعلقة بالري والزراعة وتحلية مياه البحر، وهي مجالات – علي أهميتها – لا تشكل قاعدة متينة للوصول بالعلاقات البينية إلى آفاق بعيدة، على حين يمكن أن تعترض العلاقات الخارجية للبلدين الكثير من تلك الآمال أو حتي تقضي عليها تماما، خاصة فيما يتعلق برؤية كل منهما لعلاقات الأخر بقوي إقليمية ودولية مثل إيران، وروسيا والصين.

وقبل أن نبين مدي تعقد وتشابك هذه الرؤي، سنبدأ أولا ببحث آفاق العلاقات بينهما

بإفتراض عدم تأثير علاقة كل منهما بالقوي الأقليمية والدولية المُشار اليها علي علاقتهما المشتركة.

علاقات جيدة ولكن غير متوازنة

من واقع الحقائق والارقام التي تشير إلى العلاقات بين البلدين فى المجالات الأقتصادية والأمنية والعسكرية، يبدو أن إسرائيل تتفوق علي الهند فى المجال الأمني والعسكري، فمن ناحية تعتقد الهند أن خبرة إسرائيل فى التعامل مع التنظيمات الفلسطينية وتنظيم حزب الله من خلال الحروب والمواجهات التي جرت بينهما، يمكن أن تستفيد منها الهند فى التعامل مع التهديدات الشبيهه والتي تفرضها التنظيمات الإسلامية المدعومة من باكستان فى إقليم كشمير (اقليم متنازع عليه بين البلدين منذ استقلال الهند وانفصال باكستان عنها لاحقا)، ومن الناحية الأخري وعلي صعيد التعاون العسكري، تبدو الهند أيضا أكثر اعتمادا علي إسرائيل فى هذا الجانب، ويوضح ذلك شاؤول شاي (وهو عقيد احتياط بالجيش الاسرائيلي) فى محاضرة القاها أمام مؤتمر هرتسليا المنعقد فى يونيو ٢٠١٧، من خلال ذكره للحقائق التالية:

رغبة الهند فى تنويع مصادر تزودها بالأسلحة، وفي الحصول على تكنولوجيا أفضل، وفي المشاركة فى تطوير وإنتاج عتاد عسكري.

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤ باتت إسرائيل ثالث أكبر مورد للأسلحة إلى الهند بعد روسيا والولايات المتحدة، وباتت الهند أكبر مشتر للعتاد العسكري الإسرائيلي. وتبلغ صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى الهند أكثر من مليار دولار فى السنة، وهي تشمل صواريخ وطائرات بلا طيار وأنظمة أسلحة. وقد أعلنت شركة "الصناعات الجوية الإسرائيلية" (IAI) فى ٦ أبريل ٢٠١٧ أنها فازت بصفقات فى الهند تصل قيمتها الإجمالية إلى مليارَيْ دولار. وفي إطار صفقة واحدة ضخمة قيمتها ١،٦ مليار دولار، وهي أكبر صفقة بيع أسلحة فى تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ستقوم "الصناعات الجوية الإسرائيلية" (IAI) بتزويد الجيش الهندي بمنظومات دفاع جوية وصاروخية متوسطة المدى (MRSAM)، وستقوم الشركة أيضاً بتزويد سلاح الجو الهندي بمنظومات دفاع جوية وصاروخية بعيدة المدى (LRSAM).

ومنظومة MRSAM هي دفاعات جوية وصاروخية متطورة تؤمن حماية ضد مجموعة تهديدات من الجو. وهي فى نسختها الحالية منظومة تستخدم فى كل من سلاح الجو الهندي وسلاح البحر الهندي وقوات الجيش الإسرائيلي. وتشمل المنظومة نظام رادار متطور، وأنظمة تحكم، ومنصات إطلاق متحركة، وصواريخ مزودة بباحث راداري نشط (RF Seeker). وهذه المنظومة ثمرة تطوير مشترك لصالح الجيش الهندي بين كل من شركة "الصناعات الجوية الإسرائيلية" (IAI) ومنظمة البحث والتطوير الأمني/العسكري الهندية (DRDO)، بالتعاون مع شركة "رفائيل" [الإسرائيلية] وشركة "إلتا" التابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI)، وشركات هندية متعددة ومنها "BEL"، وT&L، و "BDL"، وموردين آخرين من القطاع الخاص.

كما دشن سلاح البحر الهندي منظومة جديدة متكاملة للدفاع والمراقبة الساحلية تحت الماء (IUHDSS) مطوّرة فى إسرائيل. وستعزز المنظومة أمن المركبات البحرية العاملة فوق الماء وتحته التي تشغلها البحرية الهندية فى ميناء "مومباي" البحري.

وآخر الصفقات الأمنية/العسكرية تشمل شراء صواريخ من طراز "سبايك" مضادة للدبابات. وقد جرى تطوير هذا الطراز فى إسرائيل لغرض ضربات صاروخية أرض – أرض ضد دبابات العدو. وهذا الصاروخ بمثابة ذخيرة من نوع "أطلق وإنس"(Fire and forget) [يصيب هدفه بفضل المستشعرات الحرارية بداخله]. وسيحصل الجيش الهندي على ٣٢١ منصة إطلاق لصاروخ "سبايك" وعلى ٨٣٥٦ صواريخ موجهة مضادة للدبابات (ATGM) من إنتاج شركة "رفائيل" بقيمة مليار دولار. ويجري تسليم كل العتاد على مدار ٦٠ شهراً، أي خلال خمسة أعوام. وفي أكتوبر ٢٠١٤، أنفقت الهند ٥٢٥ مليون دولار على شراء ٨٠٠٠ صاروخ "سبايك" مضاد للدبابات و٣٠٠ منصة إطلاق.

أما العلاقات التجارية بين البلدين فيمكن تلخيصها ايضا فى النقاط التالية :

ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين من ٢٠٠مليون دولار عام ١٩٩٢ (أساسا تجارة الألماس)، إلى ٥،١٩ مليار دولار فى ٢٠١١. واستقر على نحو ٤،٥ مليار دولار فى السنة منذ ذلك الحين (باستثناء صادرات الأسلحة).

ومع أن تجارة الألماس تشكل ما يقارب ٥٠% من حجم التبادل التجاري البيني، تنوعت التجارة فى السنوات الأخيرة بحيث باتت تشمل فروعاً عديدة مثل صناعة الأدوية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن الجبهة الداخلية.

أما الصادرات الرئيسية من الهند إلى إسرائيل فتشمل أحجاراً كريمة ومعادن ومنتجات كيماوية ومنسوجات وشتلات وخضروات ومنتجات معدنية. وتشمل مستوردات الهند الرئيسية من إسرائيل أحجاراً كريمة ومعادن وكيماويات (أساساً البوتاس) ومعادن أساسية وآليات ومعدات نقل.

وقد نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى السنوات الأخيرة لتشمل تعاوناً فى قطاع الزراعة وإدارة المياه والبحث والتطوير. وفي ٢٠٠٦، وقّع وزيرا الزراعة الإسرائيلي والهندي اتفاقية تعاون وتدريب بعيدة المدى، خاضعة منذ ذلك الحين لإشراف خبراء ميدانيين من [وكالة التعاون] "مشاف" (Mashav)، وهو برنامج تنمية خارجى تديره وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي ٢٠٠٨، أنشأ البلدان صندوقاً مشتركاً لتطوير الزراعة بقيمة ٥٠ مليون دولار، مع التركيز على تكنولوجيا صناعة الألبان والزراعة والري بالتنقيط. وفي عام ٢٠١١، وقعت الهند وإسرائيل اتفاقية لتعزيز التعاون فى مجال أنظمة شبكات المياه المدنية، بعد أكثر من عشرة أعوام من البحث والتطوير والاستثمار المشترك فى تقنيات المياه فى كلا البلدين. وفي مايو ٢٠١٣، أعلنت إسرائيل أنها ستساعد الهند فى تنويع وزيادة محاصيلها من الفواكه والخضار من خلال تقديم تكنولوجيا متطورة وخبرة.

وتجري الدولتان مفاوضات ثنائية بهدف توقيع اتفاقية للتجارة الحرة [إلغاء التعريفات الجمركية]، ويحاول كل منهما تشجيع الآخر على الاستثمار أكثر. ولقد أفضى نجاح شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية والإسرائيلية إلى الاهتمام بالتعاون ضمن هذا القطاع على وجه الخصوص.

وتحاول الحكومتان زيادة التفاعل البيني من خلال تبادل البعثات التعليمية والسياحية، محققة بعض النجاح. وأفاد مسؤولون فى قطاع السياحة الإسرائيلية عن زيادة عدد الوافدين من الهند بحيث بلغ ٤٠ ألف سائح هندي عام ٢٠١٥. وفي المقابل، تضاعف عدد السائحين الإسرائيليين فى الهند خلال السنوات ال ١٥ الأخيرة.

كما تعاونت الدولتان سابقا فى مجال تكنولوجيا وأبحاث الفضاء. ففي نوفمبر ٢٠٠٢، وقع رئيس برنامج أبحاث الفضاء الإسرائيلي ورئيس منظمة أبحاث الفضاء الهندية- "إيسرو" (ISRO) اتفاقية تعاون فى مجال الفضاء بين البلدين. وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت "إيسرو" قمر الاستطلاع الإسرائيلي TechSAR على متن نظام الإطلاق الهندي المعروف PSLV .

وفي ديسمبر ٢٠١٦، قام وزير العلوم والتكنولوجيا والفضاء الإسرائيلي، أوفير أكونيس، بزيارة إلى الهند مدتها أربعة أيام، وكانت الغاية منها دفع مشاريع بحث وتطوير مشتركة فى مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقية ومن ضمنها شراكات فضاء فى مجالات مراقبة كوكب الأرض والاتصالات والدفع الصاروخي.

ومن واقع النقاط السالفة الذكر يبدو بوضوح ان احتياج الهند لاسرائيل أكبر، وهو ما يعطي تل أبيب قدرة أكبر علي التحكم فى وتيرة تطوير العلاقات بينهما بإفتراض عدم دخول مؤثرات اخري فى هذه العلاقة، غير أن الأمور لن تسير علي هذا النحو، فلكل من الهند والصين، علاقات اقتصادية وعسكرية مع إيران وبعض دول الشرق الأوسط، وسيتعين على إسرائيل أن تضبط علاقتها بالهند فى إطار معقد يراعي توازنات صعبة مع كل هذه الأطراف، ويبدو أن الهدف الاسرائيلي الأهم الآن وفي المستقبل المنظور والمتوسط، هو منع إيران من التقارب مع اَي من الدول الكبري الثلاث (الهند، والصين، وروسيا) خاصة فى المجال الأمني والعسكري الذي يؤثر علي مصالح إسرائيل الأمنية، فكيف ستوازن إسرائيل علاقتها بالهند دون أن يؤدى ذلك إلى قيام الصين وروسيا بتقديم الدعم التكنولوجي والعسكري لإيران، وهى الخصم الأكبر لإسرائيل؟

العلاقات المتداخلة وأثرها علي العلاقات الهندية - الاسرائيلية

في عام ٢٠١٦ أعطت الصين، التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة، تل أبيب أفضلية فى التعاون التقني والتبادل التجاري، إلى جانب كل من الاتحاد الأوروبي وكندا. وثمة توقعات بأن يرتفع التبادل التجاري بين البلدين من ٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ الى الضعف فى هذا العام، وهو نفس مستوي التبادل التجاري الذي تطمح الهند أن تحققه مع اسرائيل. وسيحقق زيادة التبادل التجاري بين إسرائيل والصين منفعة متبادلة للبلدين، حيث تسعى الشركات الصينية إلى شراء التكنولوجيات

الإسرائيلية (خاصةً فى مجالات الزراعة والطاقة المتجددة، والطب البيولوجي، والإليكترونيات، والاتصالات، وتحلية مياه البحر) من أجل مواصلة تنميتها الاقتصادية السريعة، فيما تحاول الشركات الإسرائيلية دخول السوق المحلية الصينية الشاسعة و"المذهلة". كما تبحث الشركات الإسرائيلية أيضاً عن شركاء صينيين يستطيعون تقديم التمويل لتوسعها عالمياً، وأيضاً شركاء للتطوير التكنولوجي المستمر. الأمل الوحيد للهند أن تكبح اسرائيل خطوات توسيع علاقتها بالصين خوفا من إغضاب الولايات المتحدة التي تنظر الى الصين كخطر داهم علي مكانتها الدولية، ولكن ابتعاد أو تحجيم إسرائيل لعلاقتها بالصين قد يقود الأخيرة لزيادة تعاونها العسكري مع إيران بما يهدد المصالح الأمنية الإسرائيلية، كما أن فقدان فرص الاستثمار فى سوق واسعة مثل السوق الصينية سيعد خسارة كبيرة للدولة العبرية، من ثم ستجد اسرائيل نفسها مضطرة الى موازنة علاقتها بالعملاقيين الأسيويْن لكي لا تخسر اَي منهما، ولكن الهند المتعطشة لتوسيع علاقتها بإسرائيل يمكن أن تذهب أيضا فى اتجاه دعم علاقتها بإيران واللعب علي نفس التوازن الذي تحاول إسرائيل إقامته بين الهند والصين، خاصة أن مشاكل الحدود بينهما كانت قد فجرت حربا شاملة فى عام ١٩٦٢ وقفت فيها اسرائيل الى جانب الهند عبر مدها بصفقات سلاح سرية.

ولأن إيران هي الهاجس الأكبر لاسرائيل، فقد يبدو منطقيا سعي تل أبيب إلى تقوية علاقتها بكل من الهند والصين وكلتاهما قوتان نوويتان يمكن أن يقدما لإيران مساعدات تقنية لدعم المشروعات النووية الطموحة، ولكن كما ذكرنا لن يكون بوسع اسرائيل الحفاظ علي توازن دقيق فى علاقتها بالعملاقين الاسيويين، فعلي جانب تبدو العلاقات الهندية – الإيرانية قوية ويصعب التأثير عليها من جانب تل أبيب، فالهند تحتاج إلى إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة فى آسيا الوسطى، ومن جانبها ترى إيران أهمية كبيرة فى التكامل مع الهند. فكل من إيران والهند تسعيان إلى تقويض الأحادية القطبية من جانب الولايات المتحدة، وكلتا الدولتين لا تشعران بالارتياح تجاه الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط وذلك رغم أن كلتيهما يرتبطان بعلاقات مختلفة ومتنوعة مع الولايات المتحدة.

وكل من إيران والهند يتشاطران القلق إزاء الحالة الأمنية الداخلية فى دول آسيا

الوسطى، وذلك نتيجة لخوفهما المشترك من تجدد نفوذ الإسلاميين السُنة فى أفغانستان ومناطق أخرى، ولهذا ترى الدولتان أن هناك خطرًا قد يحدث فى حالة تزايد النفوذ الباكستاني فى المنطقة، ورغم ذلك تسعى الدولتان إلى استثمار المنافع التجارية للأسواق فى آسيا الصغرى. وتسعى الهند أيضا إلى سد احتياجاتها من الطاقة عن طريق إيران، والهند ليست وحدها التي تسعى للحصول على النفط والغاز من إيران، حيث تسعى الصين بجانب الهند إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد للحصول على الطاقة من إيران، الأمر الذي جعل المنطقة مسرحًا آخر للمنافسة الآسيوية بين العملاقين الصيني والهندي، وهو ما يضع العلاقات الاسرائيلية مع البلدين فى مأزق حتي لا تأتي علاقة أحدهما معها على حساب الأخري، ومن ثم تحفز الدولة الغاضبة منهما علي تقوية علاقتها بإيران.

بمعني أكثر وضوحا اذا كان الخبراء الاسرائيليون ينصحون نتنياهو بعدم التسرع فى المراهنة على تطوير العلاقات مع الهند، حتي لا تغضب بكين وتوطد علاقتها بايران، فالأمر ذاته يصدق على الهند التي تحرص بدورها علي ألا تخسر علاقتها بطهران بسبب إسرائيل. ومن ثم يبدو مفهوما لماذا لم يستقبل بعض الخبراء والباحثين الإسرائيليين زيارة رئيس الوزراء الهندي بالحماس المتوقع، ففى دراسة للباحث الاسرائيلي "يفتاح شابير" أكد على أنه بالرغم من التطور السريع للعلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل، واعتبار الهند الزبون الأكبر لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية، لكنه لا يمكن وصف تلك العلاقات بأنها علاقات استراتيجية من الدرجة الأولى، خاصة وأن الهند تتطلع للاستقلال فى مجال التصنيع العسكري، وتحقيق قدرت ذاتية عسكرية، كما أن التعاطف الهندي مع العرب لاسيما مع الفلسطينيين قد يضع نهاية مبكرة فى أي وقت للعلاقات بين البلدين، وانتهت الدراسة للقول بأنه بالرغم من أن العلاقات بين الهند وإسرائيل تعد إنجازًا كبيرًا بالنسبة لتل أبيب، لكن العلاقات بينهما لم تصل بعد إلى التحالف الاستراتيجي، وأن العلاقات الحالية مجرد "نافذة" فرص جديدة غير مضمونة البقاء لفترة طويلة، وذلك على الرغم مما تروج له الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن قوة العلاقات بين البلدين.